تقرير و توصيف لمسألة الزواج عندنا
كتبه الأخ أبو الفتح

قبل الإجابة عن سؤالكم المتعلق بالزواج، نضع بين أيديكم لمحة موجزة عن خلفية وجود العائلات (النساء والأطفال في الجبال)، فالأمر يرجع إلى سنة ١٩٩٤م، حيث كان المجاهدون في أوج قوتهم، والعدو في أسوأ أحواله، فكثير من القرى والمداشر لايكاد يدخلها العدو، إضافة إلى أن سكانها متعاطفون مع المجاهدين ومؤيدون لهم، إلى درجة القبول بمصاهرة المجاهدين وتزويجهم.
فكان الزواج بادئ الأمر في المداشر، أي أن الزوجة تبقى مع ذويها ويبقى أمر زواجها سرا، ثم ما لبث أن بدأت الأمور تنكشف للعدو، فاضطر المجاهدون لإيوائهم في الجبال، وبدأت الأعداد تتزايد مع كل حالة انكشاف، ومع انفتاح الباب أمام من يرغب في إلحاق أهله به، وإلى ذلك الحين لم يكن المجاهدون يلقون إحراجا كبيرا نظرا لكثافة الغابات وشساعة رقعتها، لكن لم تلبث الكفة أن مالت، واشتد البلاء على المجاهدين، فكثر فيهم القتل وكاد النفير إليهم ينعدم وفتر التعاطف الشعبي، حتى تحول إلى عداوة وحرب على المجاهدين في بعض المناطق، وحينها بدأت تظهر مشكلة تأمين العائلات وتموينها.
ثم إن من رحمة الله سبحانه بالمجاهدين ومكره بالطواغيت المجرمين أن استدرجهم لنهج سياسة ما سموه أولا بالوئام المدني، ثم رقوه إلى المصالحة الوطنية، قصد القضاء على البقية الباقية من المجاهدين بعد أن يئسوا من جدوى الخيار العسكري وسياسة الاستئصال.
والمقصود أن كثيرا من المجاهدين استغلوا هذه الفرصة لتخفيف العبء عنهم، وذلك بإنزال النساء والأطفال من الجبال وإلحاقهم بذويهم بعد الاطمئنان على سلامتهم وعدم تعرضهم للأذى من جهة المرتدين، وكذلك الحال طيلة السنوات التي مرت، إذ أننا لم نسمع عن حالة اعتداء على نساء المجاهدين أو انتهاك لأعراضهن أو نحو ذلك.
وفي المقابل فإن فئة أخرى من المجاهدين -بدافع قناعات شرعية- أصرت على إبقاء نسائهم وأطفالهم معهم في الجبال، وقد كانت

انعكاسات هذا الخيار سلبية ووخيمة ليس على هؤلاء فحسب، بل على الجهاد وسيره في تلك المنطقة، وتلقى فيها المجاهدون ضربات مؤلمة.
ففي العام ٢٠٠٣م وإثر عملية تمشيط من أكبر العمليات تمكن العدو (بعد أيام من الحصار والمواجهات) من أسر ٢٥ مجاهدا، كان معهم ١٧ من النساء وحوالي ٨٠ من الأطفال بكهف صغير، كما عمل العدو على التشنيع على المجاهدين، واستغلال الحدث إعلاميا بصورة مشينة وإظهار الأسرى في حالة مزرية مع الحديث عن تحرير النساء والأطفال حسب زعمهم الكاذب.
ثم بعده بثلاث سنوات، أي في العام ٢٠٠٦م تم حصار ٥٠ من المجاهدين مع ٦٠من النساء وأكثر من ٢٠ من الأطفال، واستمر الحصار أكثر من شهر ونصف، لينتهي بتسريب كميات من الغاز القاتل (المحرم دوليا)، مخلفا اختناق كل من بداخل الكهف.
هذا عدا كثير من المرات التي ينجو فيها المجاهدون وعائلاتهم -بحفظ الله- من مثل ما ذكرنا.
كذلك يلاقي المجاهدون صعوبة كبيرة في تأمين أولئك المستضعفين وتموينهم، خصوصا أثناء حملات التمشيط والحصار الكبرى.
ومن أجل ذلك عزف معظم المجاهدين عن الزواج، لأنهم تعلموا من تجربة الواقع أن حربا مثل حربنا لا تنسجم مع التقيد بأثقال النساء والأطفال، لضرورة كثرة الحركة وسرعتها -أحيانا- وعدم الاستقرار غالبا.
والمغزى من كل ما سلف ذكره، أننا -من خلال التجربة واعتبارا بالحال والظرف- استقر رأينا على أن وجود النساء والأطفال في الجبال(الجبهات) ضرره أكبر من نفعه ومفسدته أعظم من مصلحته، ومن هذا المنطلق أصدرنا تعليمة إلى أمراء المناطق، تقضي بمنع الزواج في الجبال وحثهم على إنزال من تبقى من العائلات، مع بعض القيود والتفاصيل تقرأونها في أثناء التعليمة المرفقة لكم.
أما عن الأحوال الآن عندنا -من هذه الناحية-، فإن أكثر الإخوة المتزوجين نساؤهم وذريتهم عند ذويهم -تحت-، إذ أن منهم من لم يلحقهم به أصلا ومنهم من أنزلهم كما ذكرنا، وبقيت فئة قليلة جدا من العائلات بالمنطقة الشرقية (جيجل).
والجدير بالذكر أن أغلبية المجاهدين غير متزوجين للظروف السابقة، ولتعذر إبقاء الزوجة عند ذويها أو ذوي الزوج لأن الغالب انكشاف أمرها سيما مع ارتفاع درجة الحس الأمني لدى العدو، وعندئذ فلا ضمان لسلامتها من المكر هي وولي أمرها.

وعموما ليست لدينا خطة مسطرة لإدارة أمر الزواج، نظرا لندرة حدوثه، مع العلم أننا أبقينا المجال مفتوحا لمن رغب في الزواج مع إبقاء الزوجة عند ذويها أو ذوي الزوج.
انتهى.
تنبيه: مسألة الزواج في الجبال التي تفضل الأخ أبو الفتح بتوصيفها تتعلق فقط بمنطقة الشرق و أما منطقة الوسط التي تحوي العدد الأكبر من المجاهدين فلا يوجد فيها مسألة الزواج في الجبال اطلاقا من بداية الجهاد و الى يومنا هذا....فقط هناك حالات الزواج التي تكون الزوجة تحت و ليس في الجبل.